

# حكايك

## مليار ليرة لإنشاء مشفى إسعائى العام القادم كلفة تأمين السيرير في المشفى تصل إلى ٤٥ مليون ليرة

| حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير صحة حمص حسان الجندى لـ «الوطن» الانتهاء من إزالة الأفاض بشكل كامل من أرض المشفى الوطني بمحافظة حمص مع الحفاظ على الكتل القابلة للتدعيم الإنشائي والهنسي، موضحاً بأن المشفى بات جاهزاً للبدء بعمليات إعادة الإنشاء، لافتاً إلى أن حجم الدمار بالمنشى بلغ أكثر من ٩٥ بالمئة والقيمة المالية الإجمالية لإعادة إنشائه وتأهيله، ليوضع بالخدمة بشكل فعلي تقدر بعشرات المليارات السورية، موضحاً أن المشفى الوطني كان يتسع لـ ٦٠٠ سرير وكلفة السرير الواحد ليكون جاهزاً وبالخدمة تبلغ ٤٥ مليون ليرة سورية.

وكشف الجندى أنه وبناء على توجيهات وزارة الصحة سيتم مع إحدى شركات القطاع العام ترميم كتلة من الكتل القابلة للتدعيم الإنشائي في مشفى حمص الوطني لتكون مشفى إسعائياً بسعة ٢٥ سرير لتخديم أحياء المنطقة و المدينة بشكل عام بكلفة مالية إجمالية تتجاوز المليار ليرة سورية يتم صرفها من بند إعادة الإعمار، مبيناً أنه من المتوقع أن يكون المشفى بالخدمة خلال العام القادم، ولفت الجندى إلى أنه حالياً يتم التركيز على توسيع المشافي الموجودة ضمن المدينة وتقديم الدعم للمشافي الخاصة لتكون هذه المشافي رديفة في ظل غياب مشفى وطنى كبير كمشفى حمص الوطني بهدف تقديم جميع الخدمات الطبية والإستشفائية وغيرها للمواطنين، موضحاً أن عدد المشافي العامة ضمن الخدمة ٩ مشاف، وكشف الجندى أن عدد الخدمات الطبية الكلية المقدمة في المشافي العامة للمواطنين من أهالي حمص بلغت مليونين و٤٠٧٣٠١ خدمة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر تشرين الأول، وأن عدد الأسرة الفعلي الموجودة في المشافي العامة بلغت ٣٩٣ سيراً وبلغ عدد المقبولين في المشافي العامة ٣٢٧٩٣ مريضاً وبلغ عدد المراجعين للعيادات الخارجية ٤٢٣٢٠٠ مراجع على حين بلغ عدد المراجعين لأقسام الإسعاف ٣٠٤٨٣٨ موطناً خلال الفترة نفسها.. موضحاً بأن عدد المراكز الصحية الموضوعه بالخدمة و التابعة لمديرية الصحة بلغ ١٨٥ مركزاً صحياً موزعة في المدينة والريف وبلغ عدد الخدمات الكلية المومدة للمواطنين فيها ٣ ملايين و٤١٠٨٤٧ خدمة فيما بلغ عدد المراجعين فيها مليوناً و٦٨٢١٣ مراجعاً منذ بداية عام ٢٠١٧ ولغاية شهر تشرين الأول، كما بلغ عدد الحوادث ٣٦٤٦٩ حادثاً وعدد فاقحات الأطفال ٧١٢٤٠ لفاحات على حين بلغ عدد خدمات الأمراض المزمنة ١٢٨٤٨١ خدمة.. من جهته أكد رئيس شعبة الأمراض السارية والمزمنة في مديريةية صحة حمص محمد مسلم الأساسي لـ«الوطن» إن جميع الأدوية الخاصة بالأمرأ السارية والمزمنة متوفرة من (أدوية السكري و اللشمانيا والكلية المزمنة وأدوية الأورام السرطانية والتصلب اللويحي وهرمون النمو والبولوغ المبكر والتهاب الكبد والألقولوزا وغيرها إضافة للفاحات الخاصة بداء الكلب).. وبين الأساسي أن فريق الأوصاح البيئي التابع للشعبة قام منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه بعشرات الجولات الميدانية للتأكد من سلامة المناطق ووجود مادة الكلور فيها وجال على المشافي للتأكد من الفر الصحيح للعمليات الطبية الخاصة بالمشافي وقام بزيارات دورية على المنشآت الصناعية والسياحية والمطاعم وتم إعلام محافظة حمص بأكثر من ٧٥ مخالفة بحق المخالفين منذ بداية العام وتم تنطيط عدة كتب بحق المخالفين خلال تلك الجولات وتوجيهها للمحافظة لإجراء اللازم أصولاً بحقهم.

# منطقة تطوير عقاري في ريف دمشق ومدينة طيبة في حمص

| فادي بك الشريف

كشف تقرير لوزارة الأشغال العامة والإسكان خصت به صحيفة «الوطن»، عن وضع خطة تنفيذية للعديد من المشروعات، ففي مجال القطاع السكني من المتوقع الانتهاء من أعمال البني التحتية لضاحية الفحاء خلال الشهر الأول من شباطي المرحلة الثانية في محافظة طرطوس وتم وضع برنامج زمني لإنهاء المشروع خلال ٣ سنوات. فضلاً عن وضع حجر الأساس لضاحية سكنية في منطقة بشلاما في محافظة اللاذقية لتنفيذ حوالي ١٠٠٠/ وحدة سكنية، علماً أنه تم تخصيص ١٨٠٧/ مساكن خلال عام ٢٠١٦، وسيتم استكمال تخصيص ٦٠٥٠/ مسكناً خلال عام ٢٠١٧.

وأشار التقرير إلى وجود خطة استراتيجية لإنهاء التأخير بإنجاز تخصيص المساكن المكتتب عليها في المؤسسة العامة للإسكان (شبابي، عمالي، انخار) وتعزيز الجانب التنموي في المؤسسة لتكون رافعة اقتصادية، مع إعداد خطة تطويرية شاملة لعمل المؤسسة العامة للإسكان تم من خلالها إنهاء المشاريع القائمة ووضع جدول زمني لإنهاء المشاريع الجديدة المتعاقد عليها والمكتتب عليها خلال ٧/ سنوات وإظهار التوجه الاقتصادي لعمل المؤسسة.

وحول معالجة واقع قطاع التعاون السكني، أفاد التقرير بتوزيع (٣٧١/ مقسماً من المقاسم السكنية في ضاحية الفحاء على ٢٢٤/ جمعية في جميعات السكنية في محافظات (دمشق – ريف دمشق– القنيطرة)، وتم العمل على تأمين ضواح مماثلة في أغلب المحافظات، وتم الانتهاء من إعداد مسودة مشروع تعديل المرسوم التشريعي رقم ٩٩/ لعام ٢٠١١ الناظم لعمل قطاع التعاون السكني ورفع الجهات الوصائية والذي ظهرته الحاجة إلى تعديله بهدف مواكبة الظروف الحرجية الحالية والمستقبلية، والذي يصدره سبتمبر بدفع عمل القطاع لتحقيق الغاية المنشودة منه، علماً أنه بعد توقف دام أكثر من خمس سنوات بسبب الظروف السائدة في القطر عقدت الاتحادات التعاونية السكنية في المحافظات مؤتمراتها وصولاً، ويتم متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العام ٢٥/ لاتحاد العام التعاوني السكني.

وفيما يخص التطوير العقاري، لفت التقرير إلى العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في معالجة واقع السكن من خلال شركات مشتركة- شركات تطوير عقاري- تنفيذ بالخاصة، وأي طرق أخرى للتنفيذ وبالأخص في معالجة مناطق السكن التنظيمية ومتابعة إعدادها وتنفيذها مسودة مشروع تعديل القانون ١٥/ لعام ٢٠٠٨ الناظم لعمل هيئة التطوير العقاري ورفع الجهات الوصائية بما يعطيها مرونة وصلاحيات أوسع، لتتسرع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، وبمكثها من ممارسة مهامها الجديدة بمعالجة مناطق السكن العشوائي.

### نقابة الصيادلة تدهش من وجوده في الأسواق

## تقرير حكومي: شركات مشتركة لمعالجة السكن العشوائي



وبين التقرير أن العمل جارٍ على إحداث منطقة تطوير عقاري في محافظة ريف دمشق بالإضافة إلى إحداث مدينة طبية في محافظة حمص، كما تم في إطار العمل على معالجة السكن العشوائي. الإعلان عن منطقة وادي الجوز في محافظة حماة كمنطقة تطوير عقاري، ويجري العمل حالياً على إحداث منطقة المشاع الجنوبي في محافظة حماة كمنطقة تطوير عقاري.

وحول التخطيط الإقليمي بين التقرير أنه تم عرض مسودة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي على كافة الجهات لبيان ملاحظاتهم تمهيداً لإقراره، كما تتم متابعة إجراءات التعاقد مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لإعداد دراسة هيكلية متكاملة للشريط الساحلي وصولاً لتحقيق الغايات التنموية والاستثمارية والتطويرية له، الخريطة الوطنية للسكن.

كما يجري العمل على جمع البيانات اللازمة لإنجاز الخريطة الوطنية للسكن والتي تتضمن كافة التجمعات السكانية القائمة مع تحديد أقطاب ومحاور النمو السكاني المستقبلي المقترحة وفق مشروع الإطار الوطني، بهدف وضع المقترحات للتجمعات العمرانية المستقبلية مع وضع تصور لإعادة المناطق المتضررة بصورة تتواءم مع توجهات التخطيط الإقليمي، إضافة إلى تعزيز التعاون مع الدول الصديقة للحصول على مصادر البيانات والتطبيقات الحاسوبية والاستفادة من تجاربهم في هذا المجال.

وبالنسبة للتخطيط العمراني أشار التقرير إلى العمل على تطوير المخططات التنظيمية ومتابعة إعدادها وتنفيذها بما يحقق البعد التنموي لها والحفاظ على الأراضي الزراعية من خلال الزيادة الشاقولية للمباني بما ينسجم مع خصوصية كل منطقة، وصدرت تعميم الوزارة للمحافظين بتوجيه من يلزم تقييم المخططات التنظيمية للتجمعات السكنية في المحافظة، ودراسة إمكانية التوسع الشاقولي

## محافظة حلب تلجأ لـ «المصرفي» في درعا

تحت عدة أسماء تجارية لمصانع محلية وهناك تشديد في صرفه ولا يباع إلا وفاق وصفات نظامية وتسجل ضمن دفتر خاص بالأدوية النفسية شراء ومبيعا وتقوم لجان الكشف على هذه الدفاتر في حال المخالفة يعرض الصيدني على مجلس تأديب مركزي يرأسه قاض وتصل العقوبات لإلغاء ترخيص النظامية أي غير المصنعة محلياً أو المستوردة بشكل نظامي»

يتم إتلافها حسب الأنظمة والقوانين أصلاً. وعن آلية الرقابة أشار إلى قيام لجان شؤون الصيدليات بجولات تفتيشية إضافة لقيام لجان مؤلفة من مديريات الصحة مع فروع النقابة في المحافظات وعن قيامها بجولات تفتيشية يومية على وجود الصيدلي والأدوية في الصيدليات. موضحاً أنه لاستيراد أي دواء من الشركات المصنعة يجب أن تكون مسجلة وموافق عليها من وزارة الصحة بعد أن يقوم الوكيل باستيرادها بالشكل النظامي ثم تؤخذ عينات ويتم التأكد من مطابقتها للمواصفات وتسعيها ما عن طريق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بحضور لجنة تتضمن ممثلاً لنقابة الصيادلة ووزارات الصحة والمالية ثم يتم طرحها للأسواق السورية.

مضيفاً إنه خلال فترة الأزمة حدث نقص واضح في الأدوية الوطنية ما أدى لانتشار تهريب الأدوية لسد النقص ونعمل حالياً بالتعاون مع وزارة الصحة لإنشاء مستودع استيراد لأدوية لسد النقص ولدرء ومنع التهريب.

## مسابقة التربة تغفل عن «العلوم» ولم ترصد احتياج «المصرفي» في درعا

| درعا - الوطن

الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، على أن يتم توزيع الشواغر المرصودة للمسابقة لمنافسة بين ذوي الشهداء وذوي المصابين بحالة العجز التام وباقي المتقدمين من الاختصاصات كافة، وفي حال عدم توافر نسبة ٥٠ بالمئة من ذوي الشهداء والمصابين المذكورين ممن تقدموا للمسابقة يصرار إلى ملء الشواغر الفائضة من غير ذوي الشهداء ولكل محافظة على حدة، لكن هذه المسابقة أثارت شكوى خريجي معهد العلوم في درعا، حيث أشاروا لـ «الوطن» إلى أنها لم تطلب أي أحد منهم على حين طلبت أقرانهم في محافظات أخرى، علماً أنهم كغيرهم بانتظار ملء هذه المسابقة منذ سنوات للحصول على فرصة عمل تؤمن مصدر عيشهم.

إضافة إلى الشكوى من قلة عدد المطلوبين من المعهد

### كلام رسمي جداً

### محافظة اللاذقية: نعالج أي مخالفة ونقمعها فوراً

فوراً لو جدت واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة أصلاً وفق أحكام المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢. وتم تحرير عدة ضبوط شرطة بحق المخالفين.

إن مركز خدمات سكن الشباب حي أوغاريت وبالتنسيق مع المؤسسة العامة للإسكان

**محافظ اللاذقية**

## محافظة حلب تلجأ لـ «المصرفي» في درعا

## منطقة تطوير عقاري في ريف دمشق ومدينة طيبة في حمص

## إنهاء التأخير بإنجاز تخصيص المساكن للمكثتين وهيكلية متكاملة للشريط الساحلي

## إنهاء التأخير بإنجاز تخصيص المساكن للمكثتين وهيكلية متكاملة للشريط الساحلي

إضافة إلى متابعة الإشراف على تقابتي المهندسين والمقاولين وتفعيل بورهم في عملية إعادة الإعمار. وتوجيه رقابة المقاولين للعمل على تأسيس شركات مقاولات متخصصة وذات مستوى عالٍ للمساهمة في إعادة الإعمار، ومتابعة إصدار نظام التدريب والتأهيل الهندسي المستمر والاعتماد المهني، وتعديل بعض المواد من النظام الداخلي لخزاتة تقاع المهندسين، وتعديل المادة ١٢/ من نظام إعانة الأشغال العامة ووزارة الإسكان والتنمية العمرانية ٢٠١٦/١/٤.

وحول المحور الإداري تضمن التقرير تطوير الواقع الإداري في الوزارة والجهات التابعة والمربطة بها والعمل على الالتزام بخطة المشروع الوطني للإصلاح الإداري لإنجازه على أفضل وجه، ودمج المديريات المتماثلة في كل من وزارة الأشغال العامة ووزارة الإسكان والتنمية العمرانية وتسمية مدراء مركزيين للمديريات المدمجة، وإنجاز مشروع النظام الداخلي الخاص بوزارة الأشغال العامة والإسكان وإرساله إلى وزارة التنمية الإدارية بعد الأخذ بالملاحظات. كما تم إنجاز مشروع مهام وزارة الأشغال العامة والإسكان مع أسبابه الموجبة وهو قيد الإصدار. .

وتهيئة البيئة التشريعية الملأمة لمرحلة إعادة الإعمار، ومتابعة أتمتة أعمال الوزارة

تأميك عن أعمال التدريب والتأهيل، ومتابعة ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع من خلال الجولات الميدانية المعتدة والمجانحة، والجولات الميدانية على العديد من المشاريع التي تنفذها الجهات التابعة للوزارة في مختلف المحافظات للوقوف على واقع تنفيذها ضمن البرامج الزمنية المخططه والمواصفات الفنية وجودة التنفيذ ومعالجة المعوقات والصعوبات التي تعترض سير العمل.

### الحسكة تليها حلب

### في زراعة القمح

| عبد المنعم مسعود

بين تقرير التتبع اليومي الصادر عن مديرية الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة لتتبع تنفيذ خطة زراعة محاصيل القمح والشعير والبقوليات حتى بداية الشهر الحالي أن إجمائي المنفذ من الخطة الزراعية للزراعات المروية محصول القمح وصل إلى ١٠٠ ألف هكتار بنسبة تصل إلى ٣٤ بالمئة من إجمالي المخطط له من قبل وزارة الزراعة والبالغ أكثر من ٨٩٣ ألف هكتار. بنسبة لم تتجاوز ٢٦ بالمئة علماً أن المساحة المخطط لزراعتها من القمح تتجاوز ٩٠ ألف هكتار.

وتجاوز إجمالي المزروع من محصول الشعير ٢٢ ألف هكتار من أصل أكثر من ٦٥ ألف هكتار مخطط لها في الزراعة المروية بنسبة ٣٤ بالمئة ووصلت نسبة التنفيذ في الزراعة البعلية ٣٧ بالمئة بواقع ٥٢٥ ألف هكتار من أصل ١.٤٢٢ ألف هكتار مخطط لها.

ووفقاً للتقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه وصل مجموع ما تمت زراعته من البقوليات إلى ٣٢ ألف هكتار من إجمالي ٢٩١ ألف هكتار مخطط لها وذلك بنسبة تنفيذ لم تتجاوز ١١ بالمئة.

وبين التقرير أن أكبر نسبة تنفيذ لزراعة محصول القمح في محافظة الحسكة وصلت إلى ٢٢ بالمئة في الزراعة المروية بواقع ٦٤ ألف هكتار من أصل ٣٠ ألف هكتار مخطط لزراعتها، وتجاوزت النسبة ٣٦ بالمئة في الزراعات البعلية للقمح بواقع ١٦٠ ألف هكتار من أصل ٤٤٠ ألف هكتار مخطط لها على حين بلغت نسبة زراعة محصول الشعير ٥٨ بالمئة في المروية و٨٣ بالمئة في البعلية بنسبة وصلت إجمالاً إلى ٨١ بالمئة بواقع ٢٩٠ ألف هكتار من أصل ٣٥٧ ألف هكتار مخطط لها.

وجاءت محافظة حلب أولاً في نسبة تنفيذ الزراعة البعلية للقمح بـ ٤١ بالمئة بواقع ٢٣ ألف هكتار من أصل ٥٦ ألف هكتار مخطط لها بينما لم تتجاوز نسبة زراعة المروية ٦ بالمئة بواقع ٩٠٠ هكتار من أصل ١٥٩ ألف هكتار مخطط لها، ووصلت نسبة التنفيذ في محصول الشعير ٥٤ بالمئة في الزراعة المروية و٣٠ بالمئة لزراعات البعلية.

واعتبر التقرير دير الزور الأقل بالزراعة بعد إنلب ولم تتجاوز المساحة المزروعة ٥٠٠ هكتار من أصل أكثر من ١٠٠٠ ألف هكتار مخطط لها، وأوضح التقرير أن نسبة التنفيذ في محافظة الرقة وصلت إلى ٤١ بالمئة للزراعة البعلية للقمح بواقع ٢٣ ألف هكتار من أصل ٥٦ ألف هكتار مخطط لها ولم تتجاوز النسبة في الزراعة المروية للقمح ٨ بالمئة بواقع ١٥ ألف هكتار من أصل ١٩٤ ألف هكتار مخطط لها، وتجاوزت نسبة التنفيذ في زراعة الشعير المروي ١٢٢ بالمئة بواقع ٦٠٠ هكتار من أصل ٥٠٠٠ هكتار مخطط لزراعتها بينما وصلت النسبة إلى ٢٢ بالمئة في الزراعة البعلية للشعير بواقع ٨٠ ألف هكتار من أصل ٣٦٣ ألف هكتار مخطط لها.

وبين التقرير أن نسبة التنفيذ في الزراعة البعلية للقمح ٥١ بالمئة في طرطوس بواقع أكثر من ٣٠٠٠ هكتار من أصل ٧٠٠٠ مخطط لها ولم تتجاوز نسبة التنفيذ ١٠ بالمئة من البعلية في حماه بواقع ١٢٠٠ هكتار من أصل ١٢ ألف هكتار وفق الخخطط بينما بلغت نسبة الزراعة المروية للقمح صفر بالمئة من أصل ألفي هكتار مخطط لها وبلغ إجمالي زراعة القمح في الغاب ٨٠٠٠ هكتار من ٦٩ ألف هكتار مخطط لها بين زراعة بعلية ومروية مخطط لها في زراعة القمح.

وأشار التقرير إن مقدار الزراعة المروية والبعلية للقمح في محافظة حمص تجاوز ٩٠٠٠ هكتار بينما لم يتجاوز مجمل ما تم زراعته من الشعير ١١٠٠ آلاف هكتار من أصل ٤٩ ألف هكتار مخطط لها.